نعم وصفه مع انه امر على خلاف ذلك في كثير من الافعال التي تتعلق بها الامر ولم يرجع الى ان الفعل في الخارج من المكلف مخرج عن كونه ابتلائيا وثانيا ينقل الكلام الى نفس التوطين فنقول لا بد فيه من المصلحة حتى يؤمر به والا لزم الترجيح بلا مرجح ان لم يكن مصلحة في فعل التوطين وتركه او يرجح المرجوح ان كانت المصلحة في الترك بالتفصيل الذي مر وانقلت يمكن منع تبعية للصفات الكامنة في نفس الاشياء بان يقال ان الغرض من جعل الاحكام نفس التعبد والاطاعة والانقياد للثواب والعقاب وذلك الغرض وان حصل باغراض مختلفة لما كان الامر بالكل على لكل فعل او الحتى من كل فعل تكليفا بما لا يطاق فجعل بعض الافعال مامورا به وبعضا منهيا عنه وبعضا اخر مباحا مثلا فضاء الاحكام انواعا مختلفة لاغراض واعلم ثم السبب في جعل شئ خاص كالصلوة مامورا به وشئ خاص منهيا عنه كالزنا مع امكان تحصيل ذلك الغرض في العكس ايضا لعلة كون بعضا لافعال مما يرغب اليه الطبع كالزنا فتى الله تعم عنده تحصيل في الترك كف نفسي ويظهر بسببه كون العبد مطيعا فان فعل ما يميل اليه الطبع لا يظهر فيه الاطاعة بل تركه مظهر لها فكون بعض منهيا مما يرغب عنه الطبع وامر به ليظهر الاطاعة في العقل كالصلوة والحج والصوم والخمس والزكوة ونحوها فان ذلك امر بالعبودية والا يلزم ح لغوية لامر جعل نسخ الاحكام لما عرفت من ان الغرض لعله حصول التعبد والا فمن جعل الاحكام انواعا لما عرفت من لزوم التكليف بما لا يطاق في جعل الكل اصلا او بعضها والا في جعل بعض شئ مامورا به والاخر منهيا عنه لا العكس لما عرفت من احتمال كون بعض اقرب الى حصول ذلك الغرض من البعض الاخر مامورا به وبعض منهيا عنه وبعض لا امر ولا نهي وبعض مباحا ومع ذلك كله لا صفة في نفس الفعل اصلا سوى حصول المتعبد المشترك بين الجميع فلما منع تبعية الاحكام للصفات الكامنة في نفس الافعال على ما ذكرنا من كون الغرض نفس التعبد فتقول ما خلقت الجن والانس الا ليعبدون دال على ان الغرض هو نفس التعبد فالانقياد وان اختلف الاحكام انما هو من باب مقدمة حصول ذلك الكلي وبالجملة الاية يفيد حصر الغرض في التعبد فلو كان الغرض مخصص ان اظهار المصالح والمفاسد او كان الغرض ذلك مع حصول التعبد ايضا لصار الاية كذا ما خلقت الجن والانس الا ليعبدوني او ليظهروا مصالحهم ومفاسدهم او ليعبدوني ويظهروا مصالحهم ومفاسدهم وهذا كما ترى دال على ذلك ايضا وقوله تعم وما امروا الا ليعبدوا الله مخلصين له الدين وهذا هو الوجه في الاية السابقة اعني لجمع المستفاد من الاية ويدل على كون الغرض نفس التعبد ايضا

لا اظهارا لمصالح والمفاسد الكامنة انه لو كان الغرض ما تقولون يلزم خلاف اللطف عليه اللائق بيانه اكم تقولون ان التكليف لطف ومعنى هذه العبارات على الغرض ان اظهار المصالح والمفاسد لطف ويقولون ايضا ان تقريب المصلحة من العبد موجب لاستحقاق الثواب والبعد الاخلال اللطف اما نرى انه كان لعبد ضعيف مولى رؤف في غاية فاخره بشرب السم تربيا لمصلحة نفسه بنفسه بحيث لا يمكن التدارك بعده لذم العقلاء ذلك المولى بعدلين بل ربما يخطئه هذا مضاف للوازمة تلك ما اردت من التعبد الذي جعلت الاحكام لاجله بان اردت منه الاطاعة والانقياد بعد تعلق الامر والنهي بكلام في نفسه ولكن الكلام في ان الداعي على صدور الامر الهي ما ذا مع انه بالداعي قبيح الا ترى انه لو امر المولى عبده بشئ بلا داع فهو قبيح ومع ذلك لو اهمل العبد بعد الامر صار مطيعا وعاصيا ومع ذلك لو اطاع صار مذموما واذا اردت منه الاطاعة والانقياد قبل صدور الامر والنهي بمعنى التذلل والخشوع وتهيؤ الاطاعة كما هو دين المطيعين بالنسبة الى مواليهم فلا كلام في حسنه بل هو معنى وجوب شكر المنعم الذي يحكم العقل وهو الذي نسخ جعل التكليف فذلك لا بد عليه تعم من تبيين الخصوصيات الموصلة الى التعبد فمن بعضها نقطع بان الداعي على تعيين الخصوصية ليس الا حصول نفس الكلي العبودية من غير واسطة كالجناب الصلوة والصوم والحج ونحوها تم ومن بعضها نقطع بان الداعي انه لو لاه لزم خلاف التعبد وهتك حرمة المعبود وحرمة استماع امتنا الموجب للضلالة ومن بعضها نقطع بان الداعي غير التعبد بلا واسطة وان رجع اليه مع الواسطة كوجوب الوديعة واداء الدين وحرمة الظلم ونحوها من المعاملات فان الداعي عليها انه لو لاه لذلك اختل النظام وهو يستلزم خلاف التعبد وفي بعضها نقطع بان الداعي احد امرين احدهما خلاف التعبد والاخر اختلال النظم كحرمة شرب الخمر وفي بعضها نشك في ان الداعي هل هو لزوم خلاف التعبد او عن كحرمة وطي الامهات وسائر المحارم فلعل الداعي اشتباه الانساب لاختلال التعبد اذا ظهر ذلك فنقول ان هذا مدعى لكون الغرض محض التعبد ان ادعى الايجاب الكلي فقد عرفت بطلانه اذ في بعض المواد قطعا بان الغرض ليس محض ذلك واذا لم يشترط فيه نية التقرب كما في رد الوديعة واداء الدين صدق فيه معنى وبعد عدم اشتراط فقد القرينة كيف يكون الغرض محض التعبد وان ادعى الايجاب المخرج فهو مسلم ولا يضرنا فنقول ح ان الداعي في التكاليف التي ليس الغرض

لمصلحة نفسه وانما صدته له ففوت العبد تلك المصلحة لسوء اختياره فقتله المولى بالسيف وعاقبه عقابا شديدا لا اصل بقوينة ح

Copyright © Qom University